أفادت تقاير صحافية بعقد إيران و مصر مباحاثات مطولة خلال الفترة السابقة لتكثيف الاستثمارات الإيرانية في مصر، فيما يشبه "الغزو الاقتصادي" رغم فتور العلاقات على الصعيد السياسي.

وذكر تقرير نشرته العربية.نت" أن المحادثات كانت تتركز حول الغاء " الفيز " بين البلدين ، والعمل على تكثيف الوفود السياحية الايرانية لمصر ، حيث ابدى الجانب الايراني رغبة واسعة في ادخال العملة الصعبة عن طريق السياح.

وأشار الخبراء إلى أن الاستثمارات الإيرانية في مصر سوف تتركز في المقام الأول على قطاع الصناعة وليس العقارات كما كان يحدث في الاستثمارات العربية، وتشير مصادر مطلعة الى ان طهران تهدف من وراء الغزو الاقتصادي لمصر بكسر "حاجز العزلة"، والعمل على الدخول الى أكبر سوق عربي، من البوابة الاقتصادية.

وقال خبراء اقتصاديون في مصر إن الاستثمارات الإيرانية التي تم الإعلان عن دخولها السوق المصري خلال الأيام الماضية هي رد فعل على موقف أمريكا ودول الغرب من عدم دعم الحكومة المصرية بعد تقدم الإسلاميين.

وقال الأستاذ بكلية الآداب والاقتصاد بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الدكتور مصطفى النشرتي، في تصريحات لـ "العربية نت"، إنه إذا نظرنا إلى العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران على مدار حكم النظام السابق، سوف نجد أنها كانت فاترة ومتوترة

وتشمل قائمة المشروعات التي تخطط إحدى الشركات الإيرانية لتنفيذها خلال الفترة المقبلة، الحصول علي حقوق امتياز للتنقيب والكشف عن الغاز والبترول في الصحراء الغربية وإنشاء معمل للتكرير، كما تسعي الشركة إلى إنشاء مصنع لتعبئة أسطوانات البوتاجاز في بني سويف، إضافة إلى وجود خطة لإنشاء مصنع لتجميع وتجميد وحفظ اللحوم السودانية بتكلفة استثمارية تتجاوز 500 مليون دولار، ومن المقرر أن تعرض الشركة العربية للصناعة والاستثمار والتجارة مصر، وهي إحدى الشركات التي تأسست نهاية العام الماضي برأسمال إيراني 100 مليون دولار، علي الدكتور كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماعه المرتقب مع وفد من رجال أعمال ومستثمرين إيرانيين، الأسبوع المقبل، تقديم 10 قطارات لهيئة السكك الحديدية وسيتم توقيع العقود مع الهيئة بنظام ."BOT"

فيما طلب عدد من المستثمرين الإيرانيين تخصيص قطعة أرض بإحدى المناطق الصناعية لتجميع السيارة الإيرانية "سمند" في مصر بالاتفاق مع الشركة صاحبة العلامة التجارية "إيران خضرو" لصناعة السيارات، بتكلفة استثمارية تبلغ بنحو 80 مليون دولار.

وفي تقرير لهيئة الاستثمارات أكد أن حجم الاستثمارات الإيرانية في مصر وصل إلى 331 مليون دولار وذلك من خلال 12 شركة مسجلة بالهيئة العامة للاستثمار منذ عام 4791و حتى عام 2010 .

وتتمثل الاستثمارات الإيرانية في مصر في مجموعة من المجالات مثل شركات للغزل والنسيج في المنطقة الصناعية بشمال خليج السويس بتكلفة 400 مليون جنيه، ومصنع مشترك لإنتاج الأسمنت في محافظة بني سويف بطاقة 1.3 مليون طن واستثمارات تتجاوز 226 مليون دولار يساهم الجانب الإيراني فيها بنحو 50 بالمائة.

هذا بالإضافة إلى المساهمات الإيرانية في مجال السيارات من خلال شركة سوزوكى إيجبت المصرية، وشركتي سايبا وخودروا الإيرانيتين، ومشروع مصري إيراني سعودي مشترك باستثمارات تتجاوز 200 مليون دولار في مجال إنتاج البتروكيماويات.

وتعد شركة ميرا تكس مصر إيران للغزل والنسيج هي النواة الاقتصادية الإيرانية التي زرعت في السوق المصرية ويمتلك الجانب الإيراني فيها نسبة 49 بالمائة، وتضم مدي الشركة العربية للصناعة والاستثمار والتجارة مصر إحدى الشركات التي تأسست نهاية العام الماضي برأسمال إيراني 100 مليون دولار، ويليها بعد ذلك بنك مصر إيران، والذي يعتبر من أكبر الاستثمارات المشتركة بين البلدين برأسمال يصل إلى 100 مليون دولار، تبلغ حصة الجانب الإيراني فيه نحو 20 بالمائة.

كما تتواجد الاستثمارات الإيرانية في مصر في 6 مجالات أخرى وأغلبها توكيلات من شركات إيرانية لرجال أعمال مصريين مثل السجاد الإيراني الذي تبلغ قيمة واردات مصر منه نحو 10 ملايين جنيه سنوياً.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 22/02/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com